



صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يترأس بفاس اجتماعا خصص لتنمية الأقاليم الشمالية

ترأس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بالقاعة الكبرى لعمالة فاس المدينة، اجتماعا هاما خصص للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم الشمالية للمملكة. ويتعلق الأمر بأقاليم طنجة وتطوان والعرائش والحسيمة وشفشاون والناضور ووجدة وتازة وتاونات وسيدي قاسم.

وبهذه المناسبة ألقى جلالته الملك الكلمة التالية :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه
حضرات السادة الممثلين لأقاليمنا الشمالية
أصحاب المعالي السفراء .
حضرات وزراءنا الأنجاد
عمالنا الأوفياء .
ضباطنا المخلصين
حضرات السادة

أبينا إلا أن نشرف بنفسنا على هذا التجمع الذي يمثل جميع الذين لهم مسؤولية إما ديمقراطية وتمثيلية أو إدارية أو سياسية ليرى الجميع مدى الاهتمام الذي نولي له للمنطقة الشمالية من المملكة المغربية.

وهذا الاهتمام كان دائما اهتمام جميع الملوك الذين تعاقبوا على عرش هذا البلد، ذلك أن المناطق الشمالية كانت بمثابة المنطلق، منطلق الجسر الحضري والمعماري والثقافي الذي منه كانت تنطلق العبقرية المغربية العريقة لتغزو الحضارة ولترجع بالحضارة ولتخلق بلدا وشعبا أصيلا في تفكيره وفي أخلاقه لا يقدم على عمل من الأعمال حتى يرى في سجل التاريخ هل هذا العمل الذي سيقوم به مطابق ومنسجم مع شرفه وأصالته واستقامته أم لا؟

أذن منطقتكم جغرافيا وتاريخيا كانت دائما محط أنظار الملوك المغاربة منذ المولى إدريس رضي الله عنه إلى أيام محمد الخامس طيب الله ثراه وخادم هذا الشعب وهذا البلد الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه.

وقد عشت في منطقتكم وأنا ولي للعهد، فعشت تحت الخيام مع زملائي وأصدقائي حينما قضيت أزيد من أسبوعين للمشاركة في بناء طريق الوحدة، ذلك المشروع الجبار الذي أراد به جلالته والدنا رحمه الله أن يربط الماضي بالحاضر وذلك على سواعد الشباب المغربي ذلك الشباب المؤهل لأن تنتقل إليه مسؤولية الآباء والأجداد.

ومنذ أن قللنا الله سبحانه وتعالى أمورك شعبي العزيز ونحن ساهرون على هذه المنطقة أكثر ما يكون السهر، وقد بدانا عملنا في الريف سنة 1964، ولازلت أذكر أننا انطلقنا بعمل من جماعة



قروية إسمها إساكن في قلب كتامة لنقوم بتجربة جذرية لتحويل معيشة ووسائل عيش سكان المناطق الشمالية . ومنذ ذلك اليوم إلى الآن أعطىكم حضرات السادة بعض الأرقام إن كانت باهضة فهي لا تكفيني ولا تنفي بها كنت أنتظر وإن كانت أرقاما مهمة .

يكفي أن أقول لكم بأن سكان الريف تطوعوا بخدماهم المجانية بما يقابل قدره 50 مليون يوم عمل من 1964 إلى يومنا هذا . فهل تقدرون ما هي 50 مليون يوم عمل مجانا ، ففي الحقيقة بدأت الحالة تتحسن شيئا فشيئا وربينا سكاننا وأبناءنا في الريف على البحث عن معيشتهم ورزقهم في حقول متنوعة ، فأدخلنا لهم أنواعا جديدة من الفلاحة وبالأخص أنواع أشجار الغلل وعلى رأسها زراعة اللوز كما أننا أدخلنا على معيشتهم اليومية تربية المواشي وأدخلنا في نفوسهم محبة الأشجار وغرس الشجر . وهذه العملية لا تستجيب إلى الزهو بالنظر إلى الخضر أو الإخضرار بل تستجيب إلى ضرورة معيشة سكان الريف .

عليكم أن تعلموا حضرات السادة أن الريف إن لم نأخذ بيده من ناحية التشجير فسوف تضيع منه جميع ما تبقى من التربة الصالحة للفلاحة .

إن ما يضيع سنويا في البحر إلى الآن في هاته الناحية وبالأخص الناحية الغربية أو من الناحية الوسطى إلى الناحية الغربية يقدر ب 60 ألف هكتار من التربة الصالحة للغرس أو للفلاحة أو للماشية . ولهذا تعين علينا أن نأخذ ملف الريف بكيفية شمولية حتى ندفع به دفعة واحدة سنتطلب منا السنين والسنين وأكثر من هذا ستتقتضي منا هذه العملية التجنيد الكامل المستمر غير المنقطع .

وكانت الأمور تسير بخير إلى أن وصلنا إلى سنوات 1981 - 1984 والتي كانت سنوات عجاف ، ومن جهة أخرى ومع الأسف لم تأت السياسة الدافعة بالسياحة فقط بإيجابياتها بل جاءت بسلبياتها أيضا . وهكذا التقى فيما بين 1981 و 1984 عنصران ألا وهما الجفاف وإقبال السواح على المنطقة أولئك الذين جاؤوا من أوروبا لا أوروبا التي كنا نعرف بل أوروبا التي عرفت تحولات وتطورات بل ثورات في الأحقاب الماضية وأصبح الأوروبيون المتوافدون على الديار المغربية في شمال المغرب يطلبون يوما بعد يوم اقتناء المزيد مما يسمى بالقنابي أو الكيف . ففي الأول كانت هناك تقريبا ما بين 4000 و 5000 هكتار معروفة ومحدودة ولا يتضرر منها أحد ، لأن المغربي تقليديا إذا كان يتعاطى للكيف فهو سيتعاطى له حينما يقص ويحصد ولا يطوره تطويرا زائدا .

وحينما وقع الاتصال بين المستهلكين المرفهين المتقدمين في الاستهلاك وكيفية الاستهلاك وبين المنتجين ، وتصادف هذا مع سنوات الجفاف ، اتسعت الرقعة من 5000 هكتار ، إلى ما يقرب من 50 ألف هكتار أي تضاعفت المساحة بنسبة العشر .

وأصبحنا نعت باليد كخطر على أوروبا وبالتالي كخطر على أنفسنا . ولكن هذا الأمر شخصا لم أرد أن أعطيه أكثر مما يلزم لأنه عسى أن تكرر هو شيئا وهو خير لكم . وهذه الحالة المزرية لسننا وحدنا ننفردها .

يقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لعن الله الراشي والمرثي » فاللعنة النبوية تبدأ على الراشي وتلحق بعد ذلك المرثي ولذا أقول لعنة الله على المستهلك والمنتج فأنا ألعن المستهلك قبل المنتج لأنه لو لم يكن المستهلك لما كان المنتج .

طيب لنأخذ هذا كعبرة ولننتقل من هذه الحالة لا لعلاج ناحية كتامة وحدها أو بإحراق جميع



المساحات التي فيها هذا النوع من الفلاحة، لا لنقم بعمل شمولي لأن الريف هو أولا خمسة ملايين من السكان أي خمس سكان المغرب.

وحيثما نقول الريف، فهناك بطبيعة الحال الريف من جهة وجباله من جهة أخرى، ونحن نقول الريف أو المناطق الشمالية ولم نرد أن نبقي محصورين عند الحدود التاريخية التقليدية التي كانت تفرق بينها الحماية الفرنسية أو الحماية الإسبانية لقد أصبح مدلول الشمال عندنا يجمع بين تسعة أقاليم. ونبتدىء من الجنوب فهناك أقاليم شفشاون ثم طنجة ثم تطوان ثم تاونات ثم تازة ثم الحسيمة ثم وجدة ثم الناظور والعرائش، إذن نرى أن في الريف خمسة ملايين من السكان وتسعة أقاليم وقررنا أن نوجه أنظارنا وسواعدنا إليه.

ولقائل أن يقول لماذا تأخرنا عن هذا الاتجاه لقد تأخرنا عن هذا الاتجاه لأننا كنا مشغولين بالجنوب، ولا يمكن لأي أحد أن يشتغل جنوبا وشمالا وهذا من نعمة الله سبحانه وتعالى علينا حيث جباننا بحقول تستأثر بتجنيد واهتمام وتضحية الأجيال المغربية حتى لا تعرف الراحة ولا الكسل، فتبني في الجنوب ثم تنتقل إلى الشمال ثم تعود إلى الوسط وهكذا مادامت هذه السماوات والأرض تظللان البشرية.

لقد كنا مشغولين في الجنوب، ولكن الآن ولله الحمد، وقد وقعت الاستشارات الأساسية وأكثر من الأساسية بل التكميلية في مناطقنا الصحراوية والجنوبية مما مكننا من أن نعطي الأسبقية لناحية الريف وهذه الأسبقية تتضمن عدة برامج يصعب علي أن أعطيكم الأرقام المتعلقة بكل وزارة، ولكن لتعلموا حضرات السادة أن الغلاف المالي المغربي فقط هو 20 مليار درهم من وسائلنا الخاصة، وسيصرف هذا المبلغ المرصود في ظرف خمس سنوات وهذا هو الحد الأدنى، لأننا ننتظر من جميع الدول وبالأخص من دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي كاتبناها في هذا الشأن أن تعيننا على الاستئصال النهائي للاربعي لما هو شائن في فلاحة الريف.

وقد وعدتنا تلك المجموعة بأنها ستلبي دعوتنا وستنظر إلى جهودنا في هذا المضمار، ولا سيما أننا كاتبناها رسميا حينما كانت انجلترا هي رئيسة الدورة حيث كاتبنا رئيسها السيد جون ميجر الوزير الأول للمملكة المتحدة.

فإذا نحن عرفنا كيف نسير أمورنا، سنجعل هذه المنطقة المغربية تتغير في ظرف خمس سنوات ففي البداية سيتغير وجه الريف لأنه ستنتقل فيه مشاريع وبرامج هائلة جدا أعدتها وزارات الداخلية والأشغال العمومية والفلاحة والطاقة والبريد.

وأنتم تعلمون ماهي الأنشطة التي تنفرع عن هذه الوزارات، وبدون أن ندخل في التفاصيل نرى في الريف مثلا، ولما نقول الريف نقصد شمال المغرب أن هناك تباين بين مختلف نواحي هذه المنطقة، ففي الناحية الغربية التي تمتد من العرائش إلى طنجة تنزل فيها أمطار هائلة جدا إلى حد أنها تصل إلى المتر أي 1000 ملمتر وبها أراضي صالحة للفلاحة وممتازة ولكن خلال أشهر يونيه ويوليوز وغشت وسبتمبر ينقطع الماء وتحصل هناك أزمة في الماء الصالح للشرب.

بينما حينما نأخذ شرق الريف أي الشرق الشمالي والأفقي للريف، نرى أن هناك أراضي ممتازة شاسعة صالحة للفلاحة، ولكن تنقصها المياه. فإذا نحن الأشغال العمومية ستجلب الماء الصالح للشرب لأكثر ما يمكن من المدن والقرى في الريف إن شاء الله وفي أقرب وقت.



ثانيا ستبنى خمسة سدود متوسطة تتراوح حمولتها بين 60 مليون و 100 مليون متر مكعب وهذا شيء مهم جدا .

ثالثا : ستعطى الأسبقية للسدود التالية ، إذ أننا سنشرع في إقامة 200 سد ستجزها الجماعات القروية بنفسها .

وأخيرا الريف معزول من ناحية الطرق . فهناك الطريق الأفقية الشمالية التي تؤدي من طنجة إلى الناظور الطريق المحاذية للبحر وهي الطريق السيار التي ستربط بين الرباط وطنجة والطريق الممتدة من الناظور لوجدة وهناك طريق الوحدة فقط .

وما لم يتم شق طرق متعددة بالريف سيبقى دمه محصورا ولا يدور ، لأن الطرق تعد بمثابة العروق والشرابين . فأينما كانت هناك طريق إلا وأصبحت مصبا للدم المنعش وللحركة المنعشة وللنشاط ذي الطائل .

أما من ناحية الفلاحة فلدي أرقام - أقرأها عليكم ، فإذا كانت الطرق تعاد كل سبع أو عشر سنوات فإن الأمر يختلف بالنسبة للفلاحة حيث لا ينبغي أن تعاد لأن ذلك يعد دليلا على أننا لم ننجح في العملية هاته .

وبالنسبة للري ، فإننا سنهيء 30 ألف هكتار جديدة للري ، وسنعيد تجديد 65 ألف هكتار مروية ، إذن ستتوفر لنا في الريف 95 ألف هكتار مسقية بالطرق العصرية المعروفة .

أما فيما يخص الغابات والمراعي ، فهدفنا هو توفير 300 ألف هكتار . وفيما يخص الأحواض المائية هناك 125 ألف هكتار ، لأنها هي التي ستقي التربة الصالحة للزراعة من أن تذهب سدى كل سنة إلى البحر .

وفي ما يخص أشجار الفواكه وهي مهمة جدا سنحرق 200 ألف هكتار ، وهو رقم من الأهمية بمكان وهكذا ستكون المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية المستصلحة وتلك المخصصة لتربية المواشي والمحافظة على التربة 790 ألف هكتار ، وهو ما يناهز المليون هكتار . وكنت أقول لكم دائما إن المغرب ينبغي أن يتوفر على مليون هكتار . مروي وأن البرنامج الخاص بالريف وحده يقارب مساحة المليون هكتار التي نطمح إلى توفيرها بالنسبة للمغرب كله .

بالطبع إذا كان قطاع الطرق والنقل مرتبط دائما بالفلاحة والتجارة ، فإن نموه ينبغي أن يكون مدعما بكل من الطاقة من جهة ، ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية من جهة أخرى .

ومن ثم سنخلق بوسائل عصرية لن تعرف العطب إن شاء الله 200 ألف خط جديد للهاتف والمراسلات .

كما أننا نظرنا مع وزيرنا في الطاقة والمعادن أن تتعاطى الوزارة لنشاطين يكمنان في إدخال الطاقة بجميع أنواعها الصغرى المتوسطة والكبرى ، وكذا التنقيب عن المعادن المتوفرة بمنطقة الريف واستثمارها ، وذلك نظرا لكونها متنوعة ومطلوبة في السوق ، وهي حقيقة موجودة من شرق الريف إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه .

فهذه هي حضرات السادة الخطوط العريضة لبرنامجنا . وكما قلت لكم ليس في الإمكان أن تبقى ذاكري محتفظة بجميع الأرقام . ولكن كونوا على يقين أنه لو لم يكن هذا البرنامج حقيقة يشفي الغليل وفي مستوى طموحي ومحبي لكم لما كنت هنا لأطرحه عليكم .



وأظن أن هذا البرنامج سيتطلب النفس الطويل إذ سوف نتوقف بعد خمس سنوات بل ستعدها. ولي اليقين أنكم ستندعشون أنتم أنفسكم خلال الستين أو الثلاث سنوات الأولى من التغيير الذي ستعرفه المنطقة التي تقطنون بها. بالطبع من المشروع أن نتساءل كيف سينجز هذا كله؟ فهل سينجز على الطريقة الروتينية المعتادة؟ أم سيوضع له جهاز خاص به؟ أظن أنه يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أمرين أساسيين يتعلق أولهما بضرورة جعل الهيكل الذي نفكر فيه ضابطا لنفسه من ناحية قوانين الصرف والتصرف في المال. وثانيهما يجب أن يكون ذا شفافية أي يتعين أن تكون مكاتب هذه المصلحة من زجاج. لماذا؟ أولا لأن المجهود الذي سيقوم به المغرب والمغاربة في إطار التضامن الوطني مجهود يجب بل يحتم علي أن يتمكن كل مغربي مغربي ساهم مباشرة أو بكيفية غير مباشرة من أن يرى ما يجري في تلك المصلحة وأن يرى كذلك الفائدة وبأي كيفية حصلت تلك الفائدة.

إن الشفافية ضرورية لأن هذه الأموال سوف لن تكون أموالا مغربية فقط بل إننا نعتمد على الدول الأوروبية وغير الأوروبية بأن تساهم في هذا المجهود البشري والتنموي الجبار. ونريد بل نحرص كل الحرص على أن تتمكن المجموعة الدولية الأوروبية، أو كل دولة على حدة من أن ترى أين ذهبت أموالها وبأية كيفية صرفت.

إذن فالشفافية ضرورية لأبناء المغرب ومالهم وضرورية للإعانات والأموال التي ستدفق بكثرة إن شاء الله على مشروع مثل هذا.

وهناك أمثلة على ذلك في العالم منها مثلا الهيكل الذي كان في جنوب إيطاليا بالنسبة لصقلية، وكذا تجربة سهل التنيسي المعروفة بـ «تنيسي فالي اوتوريتي - (تي في اي)» بأمريكا وتجربة صندوق الجنوب. إذن من اللازم أن نفكر في هذا الموضوع وسنضع هيكلًا يضمن لنا السلامة والدقة في التسيير والسرعة في الإنجاز، وكذا الشفافية حتى يتمكن كل واحد مواطنًا كان أو غير مواطنًا من أن يرى في الحين كيف صرف ذلك المقدار الذي قدمه لإنعاش أقاليمنا في الشمال.

وبالإضافة إلى هذه العمليات المتعلقة بالتجهيزات أو الحرث أو شق الطرق هناك عمليات أخرى ضرورية تتعلق بالمناخ الذي يجب أن يسود هذا كله. وهذا المناخ لا يمكن أن يكون إلا إذا جئنا إلى أقاليمنا الشمالية بنفس جديد وبدم جديد ألا وهو الاستثمارات. الاستثمارات في الصناعات الخفيفة والثقيلة. فكما قلت لكم فإن منطقة الريف غنية جدا بالمعادن والأشجار الصالحة للتحويل وكذا الفواكه والغلال. وكل هذا يمكن أن يكون نواة لصناعة إما معدنية أو صناعات تحويلية للإنتاج الفلاحي. وعليه سننظر - إن شاء الله - في إعفاء كل من ساهم في تصنيع الريف من خلال إقامة مصنع أو ممارسته لنشاط استثماري من الضرائب لمدة سنوات وذلك لتشجيع الاستثمارات بالمنطقة.

كما قررنا - نظرا لضيق المنطقة الحرة لا التجارية ولا الصناعية الموجودة في طنجة - أن نخلق منطقة حرة تجارية وصناعية في الناظور، بحيث أنه لا يمكن لأي بلد - حضرات السادة - أن يتغير إيجابيا بالإنجاز المادي فقط، إذا لم يكن ذلك التغيير المادي البنائي الطرقي والفلاحي والاسلكي والمرتبط بالطاقات مصحوبا بتجديد للمناخ التفكير. فحتى من ناحية المصالح الوزارية.

وأنا هنا أخاطب جميع الوزارات وأعضاء الحكومات كلهم حاضرون فالدم لم يتغير كثيرا بناحية الشمال. فهناك بعض الموظفين الذين ظلوا بهذه المصالح طيلة 14 أو 15 أو 18 عاما. وهذا لا يساير قانون الوظيفة العمومية - وأقولها للوزير الأول - ولا يساير إعطاء الفرص لكل موظف طموح



ومستقيم بأن يساهم هو بدوره في يوم من الأيام في الملاحم ، وشارك في المسيرات الجديدة . لأن أماننا مسيرات ومسيرات لا يمكننا أن ننجح فيها إلا إذا اتصف عملنا واتسم بوحدة الصف ووحدة الكلمة والإيمان المشترك الذي لا يتزعزع بعد الله ورسوله لأن المغرب وهو المغرب وسيبقى كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وأخيرا - حضرات السادة - كونوا رعاكم الله رسلي إلى جميع إخوانكم الذين ستلتحقون بهم بعد قليل ، وقولوا لهم أنني أقرؤهم السلام وإنني سأزور في الصيف إن شاء الله منطقة الريف لأقف شخصا على بعض النتائج .

كما أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى أصحاب السعادة السفراء الموجودين هنا على ما أعربوا عنه باسم حكومات بلدانهم من استعداد لفتح ملفنا وتنظر فيه بود وبعين إيجابية وبعين صداقة وتعامل .

كما أتوجه إلى جميع ممثلي المصالح الدولية الحاضرين هنا لأحثهم - إن كان ذلك في الإمكان أكثر لأنهم يريدون العمل معنا - على أن يعملوا معنا يدا في يد . فالمشروع طموح ويرمي إلى الترفيه مع احترام كرامة الإنسان والمحافظة عليها لكي لا تنزلق في المكروه . إذن فكل هذه الأهداف نبيلة .

إن حضوركم هنا يدل على أنكم ستقتسمون معنا المشاعر . كما أنكم ستقتسمون معنا المشاريع . وأرجوكم أن تبلغوا حكوماتكم شكرنا المسبق ومرة أخرى - حضرات السادة وسكان الريف الأعزاء - إلى اللقاء إن شاء الله .

وأرجو من الله أن يوفقكم ويسير بكم في الطريق السوي . وسنلتقي بعد أربع أو خمس سنوات مرة أخرى . «عند الصباح يحمد القوم السرى» . والسلام عليكم ورحمة الله .

8 شعبان 1413 هـ الموافق 10 فبراير 1993 م